

أمجد جبريل\*

## مساعي المصالحة الفلسطينية

### بعد الحرب على غزة

استأثر الحوار الفلسطيني - الفلسطيني، ولا سيما بين حركتي "فتح" و"حماس"، باهتمام الفلسطينيين كلهم تقريباً، أفي الشتات كانوا أم في الأراضي الفلسطينية، لأن على هذا الحوار ونتائجه سئبني السياسات العامة للسلطة الفلسطينية ولتينك الحركتين معاً. وكان من المؤمل أن ينجلي هذا الحوار المديد عن نتيجة أولية هي المصالحة بين طرفي الانقسام الفلسطيني، غير أن الأمر لم يأت على هذا النحو، فالمعوقات كثيرة ومتشابكة، وللوضع الإقليمي تأثير مباشر في الأوضاع المحلية. وهذا التقرير يعرض مراحل هذا الحوار وتبدلاته، والعراقيل التي حالت دون الوصول إلى غايته، أي المصالحة الوطنية.

**أوجدت** حرب غزة دوافع أنية للحوار الفلسطيني، لكن بعد انتهائها بأقل من ثلاثة أشهر عادت كوابح الحوار إلى العمل مجدداً. وكانت هذه الحرب أفرزت بيئة ضاغطة لبدء الحوار الفلسطيني بسبب عجز حركتي "حماس" و"فتح" عن مواجهة التحديات الناجمة عن تلك الحرب، الأمر الذي ساهم في تجاوز عقدة بدء الحوار المتوقع منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، حين اعتذرت "حماس" من القاهرة عن عدم المشاركة في الحوار.<sup>(١)</sup> لقد أضعفت الحرب قطبي الساحة الفلسطينية، إذ تأكلت قدرة "حماس" على إدارة الشأن الداخلي بتأثير من أربعة عوامل هي: (١) زيادة تعقيدات الحقل السياسي الفلسطيني؛ (٢) الاستقطاب الحاصل على الصعيدين العربي والإقليمي؛ (٣) تزايد قوة اليمين الإسرائيلي المتشدد؛ (٤) صعوبة التغلب على الشروط الدولية لإعادة إعمار غزة. كما وضعت الحرب حركة "فتح" في مأزق، فلأول مرة تجري مواجهة مسلحة مع إسرائيل من دون أن تشارك "فتح" فيها بقوة، وقد تجلى تراجع دورها بسبب انخراطها في مؤسسات السلطة الفلسطينية مع غياب حياة تنظيمية داخلية متصلة.<sup>(٢)</sup> وبناء على ذلك، أصبح على "حماس" صوغ مقاربة جديدة وإعادة ترتيب أولوياتها لحل عقدة الانقسام الفلسطيني المتشابك مع التجاذبات والتدخلات العربية والإقليمية والدولية، الأمر الذي يقتضي تشجيع الديمقراطية والمشاركة واحترام حرية الرأي في الساحة الفلسطينية، كما أصبح على "فتح" أن تستعيد تماسكها الداخلي توطئة للدخول في حوار مع "حماس"، وأن تبادر بخبراتها النضالية والدبلوماسية الطويلة إلى تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية بإيجاد صيغة جديدة للعلاقات الفلسطينية العربية والدولية، تستجيب للمتغيرات التي طرأت بعد الحرب.<sup>(٣)</sup>

(\*) باحث فلسطيني مقيم بالقاهرة.

## أولاً - الحرب على غزة وضغوط المصالحة

إن تحليل سلوك "حماس" بعد حرب غزة يكشف أنها ذهبت في الاتجاه المعاكس تماماً، بل إنها سعت لاعتراف مصري بحقها في حكم قطاع غزة، ولمحاولة تثبيت تهدة جديدة مع إسرائيل كي تتمكن من أن تكون المخاطب الأول في كل ما يخص القطاع على الصعيدين العربي والدولي.

وإزاء محدودية خيارات "حماس" عادت، في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، إلى إجراء مباحثات مع المسؤولين المصريين برئاسة الوزير عمر سليمان للبحث في شأن تجديد التهدة مع الاحتلال.<sup>(٤)</sup> ولم تعترض "حماس" على العودة إلى الحوار الفلسطيني، إلا إنها كانت تفضل الانتهاء من ملف التهدة مع إسرائيل، بسبب تأثير ذلك في موازين القوى الداخلية الفلسطينية. وأفادت مصادر "حماس" بأن "مصر أبلغتها بعزم القاهرة على تنظيم اجتماع للفصائل من أجل المصالحة وبحث التهدة مع إسرائيل، لكن حماس ردت بأنها هي التي بدأت اتفاق التهدة مع إسرائيل عبر الوسيط المصري، ولا بد من استكمال هذا الملف أولاً، وبعد ذلك يناقش مع باقي الفصائل حتى لا يضيع الوقت في مناقشة التفاصيل مع الفصائل الفلسطينية، ومواجهة اختلافاتها حول تفاصيل الهدنة ومدتها ومضمونها، ولذلك فضلت حماس إنجاز الاتفاق أولاً، ثم عرضه على الفصائل لمناقشته وإقراره فيما بعد."<sup>(٥)</sup> كما اشترطت "حماس"، من أجل مباشرة المصالحة الفلسطينية، أن يُفْرَج عن معتقليها في سجون السلطة في رام الله.

وقبل عرض بعض تفصيلات جولات الحوار الفلسطيني بعد حرب غزة تجدر الإشارة إلى عدة ملاحظات:

١ - وجود ضغوط داخلية وعربية (مع اختلاف دوافعها) تكفي لبدء الحوار، لكن هذه الدوافع لم تصل إلى حد تغيير مواقف الأطراف المتعددة، أو صوغ توافقات حقيقية. بعبارة أخرى، ثمة اقتناع بأهمية انطلاق الحوار، لكن ليس كأمر استراتيجي، وإنما كتجاوز لمأزق تداعيات حرب غزة.

٢ - تكرار تأجيل جلسات الحوار لأسباب متعددة تخص طرفي الحوار المباشرين، أي "فتح" و"حماس"، أو تتعلق بتقديرات الراعي المصري، أو بسبب نشوء متغيرات جديدة لم تكن متوقعة مثل الأزمة الفلسطينية التي تلت تأجيل التصويت على تقرير غولدستون في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩.

٣ - تبادل الاتهامات بين "حماس" و"فتح" بعد فشل كل جولة حوارية، وهو ما يوضح إشكالات العلاقة بينهما وطبيعة اللغة السياسية التي تستخدمها لإدارة صراعها السياسي، بما في ذلك إجراءات أخرى مثل الاعتقال السياسي والمضايقات الأمنية لأنصار الطرف الآخر. وبينما مالت الحركتان إلى خفض مستوى الحرب الإعلامية بينهما قبل بداية معظم الجولات الحوارية، فإنهما عادت بشكل متكرر إلى تصعيد اللهجة بعد انتهائها، الأمر الذي يدل على أنهما قادرتان على التفاهم والتلاقي على نقطة وسط إذا أرادت ذلك، لكنهما غير راغبتين في تقديم تنازلات متبادلة، إلا في أضيق الحدود، وبما لا يؤثر في الوضع الداخلي لكليهما.

٤ - غياب الاتفاق بين "فتح" و"حماس" على المفاهيم الأساسية مثل مفهوم "الوفاق الوطني"، وهو ما أدى إلى التراجع عن المواقف وزيادة المطالب أو تغييرها وفقاً لروايتها وقراءتها لتطورات الوضع الداخلي والعربي والدولي. وقد برزت سمة الربط بين السير في الحوار وتلبية شروط معينة، وخصوصاً من حركة "حماس"، وجرى استخدام عدة أدوات لإدارة الصراع السياسي بين الطرفين، ومنها القيام بجولات خارجية كأداة للضغط على الطرف الآخر في الحوار.

٥ - تباين أهداف "حماس" و"فتح" من الحوار، وتركيزهما على أوجه الاختلاف وإعلاء المكاسب الفصائلية أكثر من مواجهة التحديات المشتركة التي تفرضها السياسة الإسرائيلية المتصاعدة في عدوانيتها تجاه الطرفين معاً.

٦ - انعكاس التطورات الدولية والإقليمية على الحوار الفلسطيني، ومنها تداعيات مؤتمر شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة، وكذلك تداعيات الأزمة التي أثارها اكتشاف مصر في نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وجود خلية تابعة لحزب الله تعمل

على تزويد غزة بالسلاح انطلاقاً من الأراضي المصرية، الأمر الذي زاد في احتقان العلاقة المتوترة أصلاً بين القاهرة و"حماس"، وربما بين القاهرة ودمشق.

٧ - لا تنفصل أزمة الحوار عن الأزمة الفلسطينية الشاملة التي ازدادت تعقيداً بعد حرب غزة وما أفرزته من متغيرات عربية وإقليمية ودولية، وهو ما لم يسمح منذ البداية بتوقع توصل "فتح" و"حماس" إلى نتائج تتجاوز المستوى التكتيكي المتعلق ببيانات إعلامية أو تفاهات جزئية، الأمر الذي أفرغ الحوار من أي مضمون استراتيجي أو شامل يعالج الوضع الفلسطيني.

لقد كانت الرغبة الموقته في بدء الحوار الفلسطيني مرتبطة بنتيجة الانتخابات الإسرائيلية التي أفرزت صعود قوى اليمين، وهو ما فسح مجالاً أفضل نسبياً من السابق أمام الحوار بين حركتي "فتح" و"حماس" اللتين أصدرتا في ٢٠٠٩/٢/١٤ بياناً مشتركاً من القاهرة يؤكد تصميمهما على إنهاء حال الانقسام والقطيعة وتوفير المناخ الملائم عبر وقف الحملات الإعلامية، وإقرار آليات وصيغ لإنهاء ملف الاعتقالات والتجاوزات في الضفة وغزة من أجل توفير البيئة لنجاح الحوار الوطني.<sup>(٦)</sup>

وفي هذا السياق، قدمت القاهرة مبادرة للحوار الفلسطيني تتضمن تأليف خمس لجان تتناول خمسة ملفات هي: تأليف حكومة توافق وطني محددة المهام والمدة لرفع الحصار؛ إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية جديدة؛ إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية على أسس مهنية ووطنية؛ تفعيل منظمة التحرير الفلسطينية طبقاً لاتفاق القاهرة سنة ٢٠٠٥ ووثيقة الوفاق الوطني سنة ٢٠٠٦؛ المصالحة أو معالجة آثار الاقتتال الذي انتهى بسيطرة "حماس" على غزة.<sup>(٧)</sup>

ومع إصدار البيان المشترك بين "فتح" و"حماس"، بدأت تصريحات التهدة تتوالى من الجانبين، ففي إثر اللقاءات التي عقدت في القاهرة بين وفد "فتح" برئاسة أحمد قريع (أبو علاء) ووفد "حماس" برئاسة موسى أبو مرزوق، صرح أحد أعضاء وفد "فتح" للحوار أن "هناك لغة جديدة، ورغبة في الحوار والمصالحة لم نلمسها سابقاً من حماس، ولدى وفدها رغبة في الاتفاق على كل شيء قبل بدء الحوار في ٢٠٠٩/٢/٢٢"، وأضاف أن هذه اللقاءات تمت بناء على طلب من "حماس"، وأنه جرى خلالها الاتفاق على وقف الحملات الإعلامية والتحريض بين الحركتين، والبدء بتفكيك قضية المعتقلين من "حماس" في سجون السلطة الفلسطينية، وعملية إطلاق النار من "حماس" على عناصر فتاوية في غزة، فضلاً عن عقد سلسلة لقاءات في جميع المناطق، بما فيها قطاع غزة والضفة لإيجاد أجواء إيجابية. كما اتفق الطرفان على عقد لقاءات أخرى قبل الموعد المقبل لجلسات حوار القاهرة من أجل بحث مسألة تأليف حكومة فلسطينية جديدة إذا سارت الأمور على نحو جيد في القضايا السابقة.<sup>(٨)</sup>

أما "حماس" فأشادت بهذه اللقاءات التي بحثت في "مواضيع مهمة تعتبر من ضروريات الحوار ومستلزماته، خصوصاً قضايا الاعتقال السياسي والحملات الإعلامية التحريضية والاستدعاء وسياسة قطع الرواتب"، وقالت إن "فتح" أبدت جدية كبيرة في تذليل هذه العقبات.<sup>(٩)</sup>

وفي ختام جولة الحوار الوطني الفلسطيني الأولى في ٢٠٠٩/٢/٢٦، وقّع اثنا عشر فصيلاً، بما فيها حركتا "فتح" و"حماس"، بياناً مشتركاً أكد طي صفحة الانقسام وبداية مسيرة التوافق، الأمر الذي أشاع أجواء التهدة بين الحركتين.

لكن هذه الأجواء لم تستمر طويلاً، وذلك بسبب قرب عقد مؤتمر إعادة إعمار غزة، وأيضاً جرّاء محاولات حكومة إيهود أولمرت (وهي في أيامها الأخيرة) إزالة ما لحق بها في إثر العملية التي أسرف فيها الجندي غلعاد شاليط في صيف سنة ٢٠٠٦، إذ بدأ أولمرت يربط تجديد اتفاق التهدة مع الفلسطينيين بالإفراج عن شاليط.

وكان هذا أول اصطدام للجهود المصرية في تدشين الحوار الفلسطيني بعد حرب غزة بالعائق الإسرائيلي، فقد عبرت القاهرة عن رفضها قرار الحكومة الإسرائيلية ربط اتفاق التهدة بالإفراج عن شاليط، وقالت: "إن مصدر الشعور بالاستياء هو أن مصر أطلعت كلا الجانبين (إسرائيل وحماس) على كافة تفصيلات مواقف الطرف الآخر،

وكان واضحاً للجميع منذ البداية أن موضوع الجندي ليس مرتبطاً بالاتفاق على التهدئة. واتهم المصريون الساسة الإسرائيليين بأنهم يفتقدون الشجاعة اللازمة "لاتخاذ قرار بالإفراج عن أسرى فلسطينيين؛ فالإسرائيليون يفضلون اتخاذ قراراتهم على أساس حساباتهم الداخلية بصرف النظر عن تداعياتها على الجهد الإقليمي والدولي الذي يستهدف إعادة الاستقرار للوضع في غزة والمنطقة وتثبيت التهدئة لمصلحة الجميع".<sup>(١٠)</sup>

أما المتحدث باسم الخارجية المصرية حسام زكي فأكد أن الموعد المحدد لمؤتمر إعادة الإعمار هو الثاني من آذار/مارس ٢٠٠٩، وأشار إلى أن قرار مصر تأجيل الحوار الفلسطيني لفترة محدودة "اتخذ بسبب أهمية توفير المناخ الملائم وأهمية أن تعقد المصالحة على خلفية من الهدوء وليس على خلفية استمرار العمليات العسكرية". وقال إن "القاهرة تلقت بارتياح ردود فعل فلسطينية كثيرة تتمسك ببدء جهود المصالحة بشكل سريع على الرغم من الظروف المحيطة باعتبارها حاجة فلسطينية أصبح عليها توافق وطني كبير".<sup>(١١)</sup>

غير أن التفسيرات الفلسطينية لتأجيل الحوار ركزت على تفضيل مصر ذلك، لأنها لم تتمكن من حل القضايا الشائكة، وخصوصاً ملف الاعتقال السياسي، بالإضافة إلى رغبة القاهرة في معالجة ملف الحوار بعد إنهاء ملف التهدئة مع الاحتلال.<sup>(١٢)</sup>

وجاء بعض معوقات الحوار الفلسطيني في خطاب وزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون أمام مؤتمر إعادة إعمار غزة في ٢/٣/٢٠٠٩، والذي أعادت فيه تأكيد ضرورة أن تلبى أي حكومة فلسطينية الشروط الثلاثة للجنة الرباعية الدولية. وفي اليوم التالي أصدر المتحدث الرسمي باسم "حماس" بياناً اعتبر فيه أن بعض المشاركين وطف المؤتمر سياسياً للضغط على الحركة وابتزاز مواقفها، وعلى رأس هؤلاء الولايات المتحدة. وقال فوزي برهوم إن "هذا المؤتمر يفتقر إلى القرارات العملية والفعلية لإنهاء معاناة قطاع غزة بفك الحصار وفتح المعابر، رغم إجماع المشاركين على أن إعادة إعمار غزة لا يمكن أن تتحقق إلا بفتح المعابر وفك الحصار". وأشار إلى أن المؤتمر لم يحدد آليات أو سقفاً زمنياً لإعادة الإعمار، وبالتالي "ترك المجال لمزيد من الابتزاز لأبناء شعبنا وأهالي غزة". واستهجن برهوم عدم قيام المؤتمر بإدانة إسرائيل على عدوانها وعدم تحميلها تبعات إعادة الإعمار، وأضاف أن "أي محاولات من أي طرف لتوظيف هذا المال توظيفاً سياسياً أو لاستغلال حاجة قطاع غزة للإعمار لانتزاع المواقف وابتزاز حماس هي محاولات بائسة وستبوء بالفشل".<sup>(١٣)</sup>

ومهما يكن الأمر، فإن لجان الحوار الفلسطيني استأنفت أعمالها في القاهرة في ١٠/٣/٢٠٠٩، وبعد عشرة أيام من المناقشات صرح عزام الأحمد أن ممثلي "حماس" طلبوا من مصر تعليق الحوار عدة أيام للتشاور مع قياداتهم، وأن تكون الجلسات المقبلة محصورة بين "فتح" و"حماس" لحسم القضايا قبل أن ينضم إليهما ممثلو الفصائل الأخرى.<sup>(١٤)</sup>

وعلى الرغم من عدم التوصل إلى اتفاق على موضوعات تأليف الحكومة وقانون الانتخابات والمرجعية الوطنية، فإن الجانبين المصري والفلسطيني حرصا على عدم استخدام مصطلح "الفشل" لوصف حصيلة الجولة الثانية من الحوار.

### قضايا الخلاف الرئيسية بين "فتح" و"حماس"

انتقلت علاقة "فتح" و"حماس" بفعل تراكم الموضوعات الخلافية من "الحوار" إلى "التفاوض"، وبدلاً من الحوار من أجل المصالحة واستعادة الوحدة، فإن الأمر تحول إلى مفاوضات "يسعى فيها كل طرف لفرض الوقائع التي تسمح بتعظيم أوراق قوته في مواجهة الطرف الآخر، مما يكرس حال الانقسام الراهنة في النظام الفلسطيني، حيث فتح تقود السلطة في الضفة، وحماس تهيمن على السلطة في غزة".<sup>(١٥)</sup>

وقد تركز الخلاف في أثناء جولات الحوار الفلسطيني، على عدة قضايا أهمها: إنهاء الانقسام؛ الحكومة؛ إعادة بناء الأجهزة الأمنية؛ موعد الانتخابات والنظام الانتخابي؛ إعادة الثقة بين الطرفين؛ إقفال ملف الاعتقال

السياسي.<sup>(١٦)</sup> وفيما يتعلق بموضوع الحكومة، فقد اقترحت "فتح" حكومة مستقلين وتكنوقراط، على أن تعلن هذه الحكومة "الالتزامها" الاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير، أما "حماس" فاقتربت حكومة وحدة وطنية على أساس الانتخابات التشريعية لسنة ٢٠٠٦، على أن تعلن الحكومة الجديدة "احترامها" الاتفاقات فقط، وتتمسك برفض الاعتراف بإسرائيل، بينما تبني بعض الفصائل اقتراحاً وسطاً بحيث تضم الحكومة ممثلين عن الفصائل والتكنوقراط معاً. وأصرت "فتح" على أن يكون رئيس الحكومة شخصية مستقلة ليس لها انتماء فصائلي، وذات وجه مقبول دولياً، في حين تمسكت "حماس" بأن يكون لها حق تسميته استناداً إلى أغلبيتها التشريعية، لكنها لم تشترط أن يكون منتمياً إليها. كما أثار موضوع الوزارات السيادية خلافاً آخر، إذ تمسكت "فتح" بعدم إشغال "حماس" أي حقيبة سيادية (الخارجية والإعلام والداخلية)، فضلاً عن الوزارتين المعنيتين بإعادة الإعمار وتلقي الأموال اللازمة للإنفاق عليها (وهما وزارتا الأشغال والمالية)، بينما طالبت "حماس" بحقائب وزارية رئيسية، لكنها كانت مستعدة للتنازل عنها في حال التوافق.<sup>(١٧)</sup>

وفيما يتعلق بإجراء الانتخابات التشريعية والرئاسية، فقد أصرت "فتح" وعدد من الفصائل على إجرائها بالترزامن وقبل ٢٥/١/٢٠١٠، على أن يكون تأليف لجنة الانتخابات المركزية من صلاحيات الرئيس أبو مازن وحده. أما "حماس" فاقتربت صيغة التوافق على تأليف هذه اللجنة، لكن "فتح" وفصائل منظمة التحرير رفضت ذلك. وبقي نظام الانتخابات محل اختلاف أيضاً؛ فبينما رأت "فتح" أن تجرى الانتخابات على أساس النسبية الكاملة، اقترحت "حماس" "النظام الانتخابي المختلط". أما فيما يخص ملف المعتقلين السياسيين، فقد قالت "فتح" إن هذا الملف سينتهي مع انتهاء الانقسام، وسيكون من باب تحصيل الحاصل، في حين أصرت "حماس" على الإفراج عن معتقلي الضفة الغربية كلهم، وعلى عدم اتباع سياسة "الاعتقال الدوار"، أي الإفراج عن مجموعة واعتقال أخرى جديدة، وهكذا.<sup>(١٨)</sup>

وإزاء هذه الخريطة من الخلافات المركبة برزت ثلاثة تقويمات للموقف، هي: أولاً، أن حجم الخلافات ما زال كبيراً، الأمر الذي يقتضي التريث وعدم المبالغة في التشاؤم أو التفاؤل؛ ثانياً، أن الحوار حقق إنجازات مهمة وتقدماً نسبياً في كثير من القضايا؛ ثالثاً، أن الأولوية هي الاتفاق على حكومة مهمتها إعمار غزة وإجراء الانتخابات مع محاولة تأليف لجنة وطنية عليا كمرجعية فلسطينية إلى حين إجراء انتخابات المجلس الوطني الفلسطيني. وتجدر الإشارة إلى أن هذه اللجنة تختلف عن اللجنة السادسة للحوار الفلسطيني، وهي "لجنة التوجيه والإشراف العليا" التي تضم الأمانة العامة للفصائل وعدداً من المستقلين الفلسطينيين والمسؤولين المصريين، ومهمتها حل الخلافات أو المشكلات التي تعترض عمل لجان الحوار الخمس.<sup>(١٩)</sup>

بعد انتهاء أعمال هذه الجولة من الحوار الفلسطيني وتعليق أعمال اللجان في ظل الخلافات بين "فتح" و"حماس"، دعت القاهرة الفصائل إلى معاودة الحوار بعد القمة العربية الحادية والعشرين التي عُقدت في الدوحة، وقد أبدى نبيل شعث (عضو وفد حركة "فتح") تفاؤلاً بفرص التوصل إلى اتفاق، لكنه عبّر عن أمله بالتوصل إلى اتفاق قابل للتطبيق، وقال إن الخلافات تدور حول البرنامج السياسي للحكومة وشكلها، والنظام الانتخابي، وأجهزة الأمن، وتمثيل "حماس" والجهاد الإسلامي في منظمة التحرير الفلسطينية. وأشار شعث إلى أن "فتح" غير متمسكة بشروط اللجنة الرباعية، لكنها في الوقت نفسه لا تريد حكومة يمكن أن تتعرض لحصار مالي وسياسي.<sup>(٢٠)</sup> وفي هذا السياق، اتضح أن الاختلاف الفلسطيني الداخلي إنما يتعلق بشروط اللجنة الرباعية الدولية، وأن زيارات المسؤولين المصريين الراعين للحوار الفلسطيني لواشنطن، إنما كانت تهدف إلى معرفة ما إذا كان من الممكن أن يقبل الأميركيون باتفاق فلسطيني داخلي لا يعترف بإسرائيل.

### دور المستقلين والمنظمات الأخرى في الحوار الفلسطيني

في ظل هذا الاستقطاب الثنائي بين "فتح" و"حماس"، وغياب القطب الثالث القادر على تخفيف حدة الصراع

الداخلي، وعجز الفصائل كلها عن إيجاد توازن بين الحركتين، برز التساؤل عن دور المستقلين الفلسطينيين، وغياب أي مبادرة من أجل تحقيق اللحمة وتقريب وجهات النظر بين الفصائل التي كانت تتصادم أحياناً بفعل الانسحاق إلى التحزب والتعصب الفصائلي.<sup>(٢١)</sup>

وبعد حرب غزة، طرح المستقلون الفلسطينيون على "فتح" و"حماس"، عرضاً يهدف إلى الالتفاف على عقدة الحكومة التي تهدد بإفشال الحوار الفلسطيني، وتضمن العرض - كما شرحه أحد المستقلين، وهو ياسر الوادية - أن تلتزم حكومة الوفاق الوطني المرتقبة الاتفاقات التي وقعتها الحكومات الفلسطينية السابقة، وذلك من دون تجاهل منظمة التحرير أو التعرض لها بشكل يمكن أن يمس شرعيتها، وأن تسمى هذه الحكومة "حكومة الرئيس" الذي سيكلف شخصية ما رئاسة الحكومة، على أن يتضمن خطاب التكليف إعلاناً من رئيس الحكومة بشأن الالتزامات التي وقعتها الحكومات السابقة. وقال إن هذا العرض يصب في مساع تبذل لإيجاد مخرج لعقدة الحكومة، وأنه بلغ المسؤولين المصريين هذا الاقتراح الذي لقي ترحيباً منهم، لأنهم كانوا يريدون لجولة الحوار الرابعة التي ستبدأ في ٢٧/٤/٢٠٠٩ أن تكون حاسمة، وألا تأخذ شكلاً روتينياً تعيد فيه "فتح" و"حماس" إنتاج مواقفهما المعروفة.<sup>(٢٢)</sup>

ويعتبر العرض الذي طرحه المستقلون قريباً من الاقتراح المصري القائل بأن يقوم الرئيس أبو مازن بتكليف شخصية مستقلة رئاسة الحكومة في رام الله (وهو سلام فياض غالباً)، بالتوازي مع تأليف لجنة من الفصائل والمستقلين تكون قناة اتصال بين حكومة رام الله وحكومة "حماس"، وأن تنتقل هذه اللجنة بين رام الله وغزة للإشراف على مهمات حكومة رام الله والتنسيق مع حكومة "حماس" في ملف إعادة إعمار غزة الذي ستؤول اختصاصاته بشكل مباشر إلى حكومة رام الله، إضافة إلى الإعداد للانتخابات رئاسية وتشريعية متزامنة.

وفي هذه الأثناء، عرضت الجبهة الشعبية والجهاد الإسلامي تأليف حكومة مؤقتة من دون برنامج سياسي، تكون مهمتها تسيير شؤون البلد وإعادة إعمار غزة والتحضير للانتخابات، غير أن أحمد قريع (رئيس وفد حركة "فتح" للحوار) رأى أن "هذا الطرح غير واقعي، ولن يقبل لأن الحكومة الفلسطينية التي ستشكل يجب أن تعترف بالاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير حتى يمكنها القيام بمهامها وعلى رأسها كسر الحصار وتشغيل المعابر وتولي إعادة إعمار غزة."<sup>(٢٣)</sup>

ومع سيادة التشاؤم بشأن مآل الحوار مع "حماس"، برز اتجاه قبل بداية الجولة الرابعة من الحوار يتبنى فكرة الضغط على "حماس" عبر التلويح بتحويل حكومة تصريف الأعمال التي يرئسها سلام فياض إلى حكومة رسمية تشارك فيها الفصائل المنضوية تحت جناح منظمة التحرير الفلسطينية. وكان مجلس "فتح" الثوري أوصى في اجتماعه في شباط/فبراير ٢٠٠٩، بتأليف حكومة منظمة التحرير إذا ما فشل الحوار مع "حماس"، وبينما كان واضحاً أن "فتح" ستشارك في هذه الحكومة، لم يكن موقف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين واضحاً، إذ إنها تخوفت من المشاركة لأن بعض قياديينها رأى أن هذه الحكومة من شأنها تعزيز الانقسام.<sup>(٢٤)</sup>

وفي حين كانت هذه النقاشات لتأليف "حكومة منظمة التحرير" تجري في رام الله، كانت حكومة هنية تستعد لاحتمالات فشل الجولة الرابعة من الحوار، وقد قامت بتعيين وزير داخلية جديد بدلاً من سعيد صيام. وكانت "حماس" أرجأت إعلان ذلك انتظاراً لما سيسفر عنه الحوار، واختارت لهذا المنصب النائب فتحي حماد الذي انتخب في سنة ٢٠٠٦، وهو أحد صقورها، ومعروف بحدة آرائه فيما يتعلق بحركة "فتح".<sup>(٢٥)</sup>

ويبدو أن فشل الجولة الرابعة من الحوار الفلسطيني بدأ يرسم الحدود الفعلية للرهانات على نجاح الحوار في التوصل إلى اتفاق لإنهاء الانقسام؛ ومع أن مصر بدأت تلوح بأنها "لن تسمح بانتهاء الحوار من دون اتفاق"، فقد تعالت لغة التصعيد والاتهامات بإفشال الحوار، وأصبحت تهم "تعطيل الحوار وإفشاله والتعنّت في المطالب الفصائلية وافتقار المرونة وضعف الحس الاستراتيجي وتخريب الجهود المصرية"، كالكرة التي يتقاذفها كل من "حماس" و"فتح" هروباً من الظهور بمظهر الطرف المعطل للحوار.

ولم تختلف الجولة الخامسة للحوار (١٥ - ١٨ أيار/مايو) عن سابقتها، إذ إنها انتهت بلا إنجازات ملموسة، على

الرغم من تحديد مصر السابع من تموز/ يوليو ٢٠٠٩ موعداً لتوقيع اتفاق المصالحة بحضور الفصائل التي شاركت في المؤتمر الافتتاحي للحوار في شباط/ فبراير ٢٠٠٩.<sup>(٢٦)</sup> وقد تركزت مباحثات هذه الجولة الخامسة على مناقشة الاقتراح المصري تشكيل لجنة مشتركة للإشراف على قطاع غزة، لكن وفدي "فتح" و"حماس" تحفظاً على هذا الاقتراح، وخصوصاً فيما يتعلق بمرجعية اللجنة وصلحياتها.

وفي إثر مقتل عنصرين من كتائب القسام في الضفة الغربية في أوائل حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، هدت "حماس" بعدم المشاركة في جولة الحوار المقررة في أواخر الشهر ذاته بعدما تصاعد التوتر بينها وبين "فتح"، وقد اعتبر فوزي برهوم في بيان صحافي أنه "لا معنى للحديث عن أي حوار مع فتح في ظل ما جرى أو ما يجري من تصعيد يومي خطير ضد حماس وأبنائها وقياداتها في الضفة الغربية"، بينما أكد النائب صلاح البردويل أن الحركة "تعكف في هذه الأثناء على دراسة تعليق مشاركتها في حوار القاهرة احتجاجاً على هذه الجرائم المتلاحقة"، وطالب مصر التي ترعى الحوار "بالإلزام الرئيس عباس بوقف الاعتقالات السياسية والإفراج عن المعتقلين السياسيين كافة".<sup>(٢٧)</sup>

### الجولة السادسة: نتائج محدودة وخلافات متصاعدة

ربما كانت الجولة السادسة (٢٨/٦ - ١/٧/٢٠٠٩) هي الأضعف، إذ كان مفترضاً أن تتعامل مع القضايا العالقة من الجولات السابقة، إلا إن موضوع الاعتقال السياسي كان أهم عقبة أمام هذه الجولة. ففي حين رأت "فتح" أن الاعتقال هو نتيجة الانقسام، انحازت "حماس" إلى تأكيد أن هذا الملف يمكن أن ينسف أي اتفاق، ولذا، اقترحت مصر تشكيل لجنة مصغرة للبت في موضوع المعتقلين قبل مناقشة القضايا الأخرى العالقة.<sup>(٢٨)</sup>

ومع ختام هذه الجولة أعلنت القاهرة أن حركتي "فتح" و"حماس" توصلتا إلى توافقات في القضايا التالية:<sup>(٢٩)</sup>

- تشكيل قوة أمنية مشتركة في قطاع غزة تبدأ عملها عقب توقيع اتفاق المصالحة.

- تأليف لجنة فصائلية مشتركة للإشراف على تنفيذ اتفاق المصالحة، على أن تنتهي مهماتها كلها بمجرد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية.

- تحديد مبادئ عامة لحل مشكلة معتقلي "فتح" و"حماس" في غزة والضفة بما يهيئ الأجواء لتحقيق المصالحة. ومع أن القاهرة حددت تاريخ ٢٥/٧/٢٠٠٩ موعداً لجلسة حوار سابعة قبل توقيع اتفاق المصالحة، إلا إن الخطاب السياسي للحركتين عاد إلى التشنج، فأصبحت "حماس" تتحدث عن اتفاق رزمة، في حين مالت "فتح" إلى الحديث عن الذهاب إلى الانتخابات إذا تعذر التوصل إلى اتفاق عبر الحوار، الأمر الذي دفع القاهرة إلى تأجيل الحوار إلى ٢٥ آب/ أغسطس في محاولة لإعطاء الوفد الأمني المصري فرصة لتضييق الهوة عبر زيارات مكوكية بين رام الله ودمشق.<sup>(٣٠)</sup> وعلى الرغم من الجهود المصرية لتقريب مواقف الفصيلين، فإن الخلافات استمرت في عدة قضايا هي: إصلاح أجهزة الأمن؛ تعديل قانون الانتخابات؛ تأليف لجنة للإشراف على الأوضاع في غزة.<sup>(٣١)</sup>

ومن جهة أخرى، أوضح رمزي رباح القيادي في الجبهة الديمقراطية أن مصر تجري تقويماً شاملاً للحوار الفلسطيني عقب فشل عدة جولات من اللقاءات الثنائية بين حركتي "فتح" و"حماس"، وأشار إلى أن قيادة الجبهة اتفقت مع الوفد المصري على ثلاث نقاط رئيسية هي: اعتماد الحوار الشامل؛ اعتماد وثيقة الحوار الوطني؛ الاتفاق على انتخابات رئاسية وتشريعية وانتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني بالتزامن، وذلك وفقاً لقاعدة التمثيل النسبي الكامل. وأضاف أن الجبهة الديمقراطية حذرت من مخاطر اللقاءات الثنائية بين "فتح" و"حماس"، موضحاً أنه "في حال لم يتم التوصل إلى اتفاق وطني واستمرار اللقاءات الثنائية التي تهدد بالعودة إلى الطريق المسدود، فستكون هناك فاعليات ومؤتمرات شعبية مع مواصلة الاتصالات مع المصريين للضغط على فتح وحماس".<sup>(٣٢)</sup> ولم تجر الأمور على هذا النحو قط.

في مجال آخر، استبقت قيادات "حماس" عقد المؤتمر العام السادس لحركة "فتح" في بيت لحم بعدد من الإجراءات من أهمها مطالبة السلطة بالإفراج عن معتقلي "حماس" في الضفة الغربية في مقابل السماح لأعضاء

مؤتمر "فتح" في غزة بالمشاركة في مؤتمر حركتهم. ومع رفض السلطة ذلك جاءت الخطوة الأعمق، إذ قامت "حماس" بمنع أعضاء مؤتمر "فتح" في غزة من المشاركة فيه، ثم صادرت أجهزة اتصالاتهم للحوول دون مشاركتهم في التصويت، وبرر محمود الزهار هذه التصرفات بالقول: "الحسنة مقابل الحسنة، والسيئة بمثلها".<sup>(٣٣)</sup> بعد ذلك، جاء تهديد إسماعيل هنية في ٣١/٧/٢٠٠٩ بمقاطعة الحوار ما لم يفرج عن معتقلي "حماس" في الضفة الغربية، وقد شكك في إمكان نجاح الحوار، وفي أن تحضر حركته الجولة المقبلة في القاهرة ما لم يُغلق ملف الاعتقالات السياسية، وأضاف أن "حماس" لن تقبل الحوار مع استمرار الاعتقالات، وأنها ستقاطع انتخابات كانون الثاني/يناير ٢٠١٠ إذا ظلت مسألة الاعتقالات من دون حل.<sup>(٣٤)</sup>

وعلى الرغم من هذا التصعيد، فإن الرئيس محمود عباس مال، في كلمته أمام مؤتمر "فتح" في ٤/٨/٢٠٠٩، إلى تهدئة الخلاف مع "حماس"، وقد عرض الجهود والمبادرات التي أطلقها باسم "فتح" ومنظمة التحرير من أجل التوصل إلى اتفاق لإنهاء الانقسام، وأكد السعي لإنجاز ذلك عبر الحوار من أجل استعادة الوحدة الوطنية وحماية الشعب الفلسطيني من تجدد الحصار. ومع أنه انتقد سلوك "حماس" الذي تتعامل فيه بالحوار مع "فتح" كمشروع ابتزاز ومساومة في دوامة حوار لا ينتهي إذ إنه يتقدم خطوة إلى الأمام ويتراجع خطوتين إلى الوراء بسبب شروط "حماس" التعجيزية، إلا إنه اعتبر أن المهمة الأبرز اليوم أمام الشعب ومنظمة التحرير و"فتح" هي إنهاء الانقسام، واستعادة وحدة الشعب والوطن والمؤسسات، لأن هذا الانقسام الذي صنعه الانقلاب يلحق أكبر الأضرار وأخطرها بقضيتنا الوطنية منذ العام ١٩٤٨، ويقدم الذرائع لإسرائيل التي تتهرب من التزاماتها.<sup>(٣٥)</sup>

ولم يكد مؤتمر "فتح" ينهي أعماله، حتى عادت "حماس" إلى تصعيد لهجتها، وتساءل إسماعيل هنية بعد وفاة أحد عناصر "حماس" في سجن جنيد بنابلس: "كيف نتحرك تجاه الحوار وهناك أيدٍ تقتل بقسوة في الضفة الغربية؟"<sup>(٣٦)</sup> ولم يكن هذا الأمر وحده السبب الفعلي لتعطيل الحوار، وإنما كان مجرد سبب يضاف إلى غيره من الأسباب السياسية والإقليمية.

وفي الشهور الثلاثة الأخيرة من سنة ٢٠٠٩، سادت لغة من الاتهامات المتبادلة بين "فتح" و"حماس"، بعدما اتضحت محدودية الأفق الذي تتحرك فيه جهود المصالحة الفلسطينية. فقبل وصول خالد مشعل إلى القاهرة في أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، برزت أصوات من "فتح" تحذر من إقحام قضية المعتقلين في مساعي المصالحة، وتشكك في صدق نية "حماس" في التوجه نحو إنهاء الانقسام وإنجاح الحوار الفلسطيني، متهمه إياها بإعاقة التوصل إلى اتفاق مصالحة. وتساءل أحد قياديين "فتح": "لماذا لم تقبل "حماس" عرض أبو مازن السماح لأعضاء "فتح" من غزة بالخروج منها للمشاركة في مؤتمرهم السادس في مقابل الإفراج عن ٦٠٠ معتقل لـ "حماس" في سجون السلطة؟ ودعا هذا القيادي الفتحاوي حركة "حماس" إلى تقديم تنازلات وإبداء مرونة حقيقية إذا كانت تريد حقاً أن تصل إلى مصالحة ووفاق، كما أعرب عن أمله بأن تتجاوب "حماس" مع الورقة المصرية، وألا تبحث عن عثرات، وقال: "نحن في فتح وافقنا على الورقة المصرية، ووافقنا على إرجاء الانتخابات لمدة ستة أشهر، وأبدينا مرونة كافية بالنسبة إلى قانون الانتخابات، وقبلنا بالعرض المصري وهو ٧٥٪ نسبي ٢٥٪ دوائر على رغم رغبتنا في أن تجري الانتخابات وفق النظام النسبي الكامل، لكننا نسمع من حماس من يدعو إلى إرجاء الانتخابات لمدة عام كامل، وهناك من يلوح بأن المجلس التشريعي في عهد الرئيس ياسر عرفات عطل الانتخابات لمدة عشرة أعوام وظل التشريعي يعمل ولم يفقد صلاحياته."<sup>(٣٧)</sup>

### ثانياً - مصر والحوار: عقبات موضوعية ونفوذ متراجع

يُعد الدور المصري من الأدوار العربية الأكثر تداخلاً مع الشأن الفلسطيني، والمؤهل، إلى حد كبير، لرعاية الحوار الفلسطيني. وتسود ثلاثة تقويمات بشأن هذا الدور، هي: الأول، إيجابي ويستند إلى عرض نجاح مصر في جمع



الفصائل الفلسطينية في عدة جولات حوارية منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢، وإلى أنه على الرغم من إصرار القاهرة على استكمال ترتيب البيت الفلسطيني، فإنها اصطدمت دائماً بعراقيل إسرائيلية وعدم التزام خريطة الطريق أو حتى مجرد التهدئة. ويبالغ هذا التقويم في تصوير أزمة الفصائل الفلسطينية، في مقابل إبراز قدرة القاهرة على تحقيق إنجازات في الساحة الفلسطينية تخفف عن هذه الساحة الضغوط وتضعها على الطرف الإسرائيلي.<sup>(٣٨)</sup> لكن هذا التقويم لا يذكر شيئاً عن عدم نجاح مصر في إقناع الفصائل بالترزام بتواريخ توقيع اتفاق إنهاء الانقسام الذي تأجل في سنة ٢٠٠٩ أربع مرات، فضلاً عن اعتذار "حماس" عن حضور جولة الحوار المقررة في ٩/١١/٢٠٠٨.

أمّا التقويم الثاني فيرى أن الدور المصري يقع بين اعتبارين: الأول، الخشية من سيطرة حركة "إخوانية" على غزة في لحظة يتصاعد خلالها الصراع بين الدولة المصرية وجماعة الإخوان المسلمين الأم، وهو ما يستدعي إنهاء هيمنة "حماس" على غزة؛ الثاني، القلق إزاء فشل "حماس" في إدارة القطاع، الأمر الذي يولد فوضى تنعكس على الحدود مع مصر، ويستدعي المساعدة في منع الفوضى والتساهل نسبياً مع سلطة "حماس" إلى حين اتضاح نتيجة الصراع الأميركي - الإيراني. ولهذا، فإن الدور المصري يتعامل مع هذين الاعتبارين بـ "سياسة انتظار"، أي عبر المراهنة على تغير الوضع القائم في غزة عبر استئناف الحوار، وليس عبر السعي لإفشال حكم "حماس".<sup>(٣٩)</sup>

ويرى التقويم الثالث أن الدور المصري يجب أن يكون محايداً وجزءاً من الحل، لأنه جزء من المشكلة، فالحوار لم يبدأ فعلياً ما دامت "حماس" تشك في أن الموقف المصري يريد احتواءها ويتهمها بالتبعية في قرارها لكل من إيران وسورية، ولذلك، فإن ما يترتب على فشل أي جولة حوارية، هو مزيد من التأزم في علاقة القاهرة بـ "حماس".<sup>(٤٠)</sup> المفارقة هي أن هناك أصواتاً مصرية تطالب القاهرة بتدشين علاقة مع "حماس" على أسس براغماتية، "فالمصلحة الوطنية المصرية تتطلب رفض كل محاولة تستهدف عزل حماس أو إضعافها، فضلاً عن رفض كل المحاولات الرامية لحصار الشعب الفلسطيني وتجويعه، لأن مثل هذا الحصار لن يدفع هذا الشعب العنيد، والذي ليس لديه ما يخسره، لتليين موقفه أو تحميل حماس مسؤولية الحصار والتجويع. كما تتطلب مصلحة مصر بذل جهود أكبر لإنجاح محاولات التوصل إلى حكومة وحدة وطنية فلسطينية، لأن الفشل في تشكيلها يدفع بكل الفلسطينيين نحو حافة حرب أهلية لا تخدم سوى إسرائيل".<sup>(٤١)</sup>

بيد أن موقف النظام المصري من سيطرة "حماس" على غزة ليس غامضاً، فقد قال مصطفى الفقي رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشعب في شباط/فبراير ٢٠٠٨، إن بلاده "لن تتحمل قيام إمارة إسلامية على حدودها الشرقية".<sup>(٤٢)</sup> وبينما تنحصر علاقة مصر الرسمية بـ "حماس" في إطار أمني مع علاقة إنسانية بالشعب الفلسطيني في غزة، تبرز أربع إشكاليات تعوق نجاح الدور المصري في الحوار الفلسطيني، وهي: علاقة الشك والحذر المتبادل بين القاهرة و"حماس"، وتآكل الدور المصري في النظام العربي فضلاً عن تزايد توتر العلاقات العربية - المصرية مؤخراً، والموقف الإسرائيلي، وكذلك الموقف الأميركي، اللذان يتحفظان عن بعض جوانب الرؤية المصرية في القضية الفلسطينية.

ويبدو أن "حماس" أدركت متأخرة مخاطر غياب الحوار الفلسطيني وتوتير العلاقة مع مصر، فعادت في أواخر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ إلى تنشيط جهودها في هذا الاتجاه، مع محاولة ممارسة الضغوط على الراعي المصري عبر جولات خالد مشعل العربية والدولية، والتي تهدف إلى إظهار أحقية "حماس" فيما تطالب به من تعديل للورقة المصرية. غير أن نتائج هذه الجولات لا تزال محدودة للغاية، وإن كان البعض عوّل على جهد عربي ما لدعم المصالحة الفلسطينية قبل عقد القمة العربية في ليبيا في أواخر آذار/مارس ٢٠١٠.

وبصورة عامة، يجب عدم المبالغة في الرهان على ضغوط عربية لإنجاح الحوار الفلسطيني، إذ تتباين الرؤيتان المصرية والسورية في هذا السياق، لكن التحركات الدبلوماسية السعودية نحو سورية وانعكاساتها الإيجابية على الوضع اللبناني، ربما تمتد لتشمل رعاية سعودية - سورية قريبة للتقارب الفلسطيني - الفلسطيني، غير أن ذلك يبقى معلقاً بقدرة الرياض على التقريب بين القاهرة ودمشق، على الرغم من صعوبة هذا الشأن. ومن الممكن أن يحدث

هذا الأمر إذا تدهورت الأمور بين سورية وإسرائيل بسبب السياسات التصعيدية لليمين الإسرائيلي المتطرف بزعامة نتنياهو - ليبرمان، فمثل هذا التصعيد ربما يساهم في تخفيف حدة الاستقطاب العربي بين مصر وسورية اللتين تمثلان مع السعودية أقطاب المحاور العربية.

ويرتبط تحسن الوضع الفلسطيني إلى حد كبير بمثلث العلاقات السعودية - المصرية - السورية، فالقاهرة ودمشق والرياض تملك نفوذاً واضحاً في الشأن الفلسطيني، ولا قدرة لاثنتين منها على تهميش الثالثة، بدليل إخفاق اتفاق القاهرة في سنة ٢٠٠٥، ومكة في سنة ٢٠٠٧، في حل الإشكال الفلسطيني الداخلي.<sup>(٤٣)</sup>

وباختصار، فإن صراع الأدوار العربية ينعكس سلباً على الوضع الفلسطيني، وعلى الحوار الوطني خاصة، كما أن اختلاف المقاربة التركية الداعمة للتسوية السلمية للصراع العربي - الإسرائيلي عن المقاربة الإيرانية الداعمة للمقاومة والمنحازة بوضوح إلى حركة "حماس"، يولد استقطاباً إقليمياً ضاراً يؤثر في حل قضايا المنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

### ثالثاً - تأثير العاملين الإسرائيلي والأميركي في الحوار الفلسطيني

إن تحليل العاملين الإسرائيلي والأميركي ينطوي على دراسة الأدوات التي تستخدمها تل أبيب وواشنطن لعرقلة الحوار الفلسطيني، والتأثير في مجرياته في حال حدوثه، ومحاصرة نتائجه الإيجابية إذا ما توصلت "فتح" و"حماس" إلى اتفاق، كما حدث في اتفاق مكة الذي رعته المملكة السعودية.

#### إسرائيل والحوار الفلسطيني

من الناحيتين العلمية والعملية، يصعب الحديث عن أي شأن داخلي كالحوار أو المصالحة أو حتى النظام السياسي الفلسطيني، من دون إيلاء التأثير الذي تمارسه دولة الاحتلال عناية كبيرة؛ فالعامل الإسرائيلي حاضر بشروطه ومدخلاته المعلنة في الحالة الفلسطينية، كما أن سلطة الاحتلال هي طرف أصيل في إثارة الفتن وتوظيف الاختلافات الفلسطينية وعرقلة أي توافقات - مهما تكن محدودة - سواء أكان ذلك عبر استخدام الأدوات الإكراهية (الأداة العسكرية) لمعاقبة مخالفي إسرائيل، أم عبر استخدام المكافآت والمفاوضات لتشجيع "المعتدلين"، فضلاً عن التأثير الواضح لإسرائيل في المقاربات والمواقف الأميركية والأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، والذي تزايد كثيراً بعد صعود حركة "حماس" إلى السلطة في سنة ٢٠٠٦.<sup>(٤٤)</sup>

وعلاوة على ما ذكر من إصرار حكومة إيهود أولمرت في أواخر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩ على ربط التهدة بإطلاق الجندي الأسير، والشروط الأخرى الرامية إلى إعاقه الجهد المصري في الحوار الفلسطيني، فإنه يمكن الإشارة إلى ثلاثة مستويات من التحرك الإسرائيلي لإفشال الحوار الفلسطيني: الأول، ما قبل الحوار، أي تأزيم البيئة الفلسطينية ووضع العراقيل الموضوعية التي تجعل من الصعب على "فتح" و"حماس" أن تجلسا معاً، كأن تتعامل دولة الاحتلال، مثلاً، مع غزة بالتجويع والحصار، ومع الضفة الغربية بالتشجيع على المضي في التفاوض مع إسرائيل، وبتقديم الحوافز التي تسميها تل أبيب "مبادرات حسن النية تجاه السلطة الفلسطينية"، والتي تتضمن أساساً تسليم بعض مستحقات الضرائب المتأخرة، أو الإفراج عن بعض الأسرى الذين توشك أعوام سجنهم على الانتهاء، وقد لجأ أولمرت كثيراً إلى هذه الأساليب لصب النار على خلافات "فتح" و"حماس" كي تزداد حدة. كما أن هناك أيضاً المطالبة بالاعتراف بيهودية الدولة كمدخل لتسهيل التفاوض، فقد قال بنيامين نتنياهو في ٢٤/٨/٢٠٠٩: "لا يوجد في الطرف الفلسطيني قائد شجاع يقرر الاعتراف بإسرائيل كدولة للشعب اليهودي، وهذه هي قضية القضايا اليوم؛ فإذا تم هذا الاعتراف فإنني أو من بآن مشكلات الصراع بيننا ستزول كلها، وسنجد لها حلاً معقولة."<sup>(٤٥)</sup>

أمّا المستوى الثاني من التحرك الإسرائيلي لإفشال الحوار الفلسطيني، فيتعلق بالضغوط والتهديدات الصريحة

في أثناء عقد جولات الحوار، كالتصريحات الإسرائيلية التي صدرت خلال عقد المؤتمر السادس لحركة "فتح" في ٤ آب/أغسطس ٢٠٠٩، والتي عبرت عن استياء إسرائيل الشديد من الإشارات التي أطلقها بعض قادة "فتح" في شأن العودة إلى المقاومة. وعلى الرغم من ضآلة احتمال أن تعود "فتح" و"حماس" إلى التوحد، فإن إسرائيل لم تسقط هذا من حساباتها بسبب تأزم الوضع نتيجة إصرار الحكومة الإسرائيلية على مواصلة الاستيطان ورفض الالتزام بتجميده وخصوصاً في القدس، إذ رفض نتنياهو في أواخر آب/أغسطس ٢٠٠٩ أي تجميد للاستيطان في عاصمة الدولة، وذلك - على حد وصفه - "لأن القدس ببساطة ليست منطقة محتلة والأحياء اليهودية فيها ليست مستوطنات".<sup>(٤٦)</sup> والواضح أن هذه السياسة إنما تهدف إلى منع قيام دولة فلسطينية مستقلة، وتتخطى كثيراً موضوع الحوار.

ويتعلق المستوى الثالث من التحرك الإسرائيلي بما بعد الحوار، أو التحرك لإحباط نتائجه، وعلى سبيل المثال، ما قامت به الدبلوماسية الإسرائيلية بعد التوصل إلى اتفاق مكة في شباط/فبراير ٢٠٠٧، إذ أجرت إسرائيل اتصالاتها السريعة ونجحت في إقناع الرئيس جورج بوش بالأبى يؤثر اتفاق مكة في الموقف الأمريكي المقاطع لـ "حماس"، وخصوصاً أن عدداً من التقارير الصحافية كان يشير إلى أن الروس والإيطاليين يقودون جهداً دبلوماسياً مشتركاً لبلورة موقف أوروبي يعترف بحكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية.<sup>(٤٧)</sup> وفي هذا السياق، أحبطت إسرائيل اتفاق مكة بعد أقل من أسبوعين من توقيعه، ومنعت احتمالات تبلور مواقف دولية مساندة له، على الرغم من تأييد معظم الدول الأوروبية لجهد السعودية التي رغبت في رأب الصدع الفلسطيني قبل القمة العربية التاسعة عشرة في الرياض، والتي كانت تسعى لإعادة إطلاق المبادرة العربية للسلام بعد حرب لبنان في صيف سنة ٢٠٠٦. ولا ريب في أن جوهر الاستراتيجية الإسرائيلية يشير إلى أن لا مصلحة إسرائيلية في حدوث أي تقارب أو حوار بين "فتح" و"حماس"، إلا إذا كان ذلك على قاعدة اعتراف هذه الأخيرة بشروط اللجنة الرباعية الدولية، مضافاً إليها الشرط الإسرائيلي الجديد، أي الاعتراف بيهودية الدولة الإسرائيلية.

### العامل الأمريكي والحوار الفلسطيني

إن السياسة الأميركية تجاه فلسطين خلال العام الأول بعد تولي أوباما الرئاسة، لم تشهد تغييراً يذكر، أكان ذلك في مسألة الحوار الفلسطيني، أو في مسألة القبول بإدماج حركة "حماس" في النظام السياسي. وقد سبق أن أشرنا إلى تأثير الموقف الأمريكي في مؤتمر إعادة إعمار غزة، والذي يوضح استمرار مراهنة واشنطن على الانقسام الفلسطيني.

ويبدو أن خطاب أوباما في جامعة القاهرة في ٤/٦/٢٠٠٩، يعكس استمرار ممارسة الدبلوماسية العامة ما دامت "الحرب على الإرهاب" مستمرة بعد تغيير المصطلح فقط إلى آخر جديد هو "التطرف العنيف"، والذي كان أولى المسائل السبع التي أثرت في هذا الخطاب الذي يدور في ظاهره حول البحث عن نقطة بداية جديدة في العلاقة بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي، لكن جوهره يتلخص في أن "الولايات المتحدة في قلب صراع كبير في العالمين العربي والإسلامي تعمل فيه على توسيع مناطق التسامح بمعاونة العناصر المعتدلة وتهميش العناصر المتطرفة، سواء أكانت دينية أم علمانية".<sup>(٤٨)</sup>

ومع أن أوباما قدم للفلسطينيين في خطابه بعض الإشارات الإيجابية (المحسوبة بدقة)، إلا إنها لا تكشف تغييراً في السلوك بقدر ما تعكس تغييراً في الخطاب؛ فروية الرئيس الأميركي تنطلق من تطابق المصالح الأميركية والإسرائيلية، كما أن تأكده متانة العلاقة مع إسرائيل، ذو دلالة واضحة.<sup>(٤٩)</sup>

أمّا تجنّب أوباما الحديث عن "حماس" كمنظمة إرهابية، واعترافه بتمثيلها جانباً من الشعب الفلسطيني، فيشير إلى ترك الباب مفتوحاً أمام احتمال تواصل واشنطن معها بشرط أن تعترف بشروط اللجنة الرباعية الدولية. وعلى الرغم من الخطوات المحدودة التي اتخذتها إدارة أوباما (مثل الاستعانة بالسيناتور جورج ميتشل،

وقيام كل من الرئيس الأسبق جيمي كارتر، والسيناتور جون كيري، بزيارة غزة)، فإن أوباما لم يفعل شيئاً لتصويب أخطاء سلفه التي تسببت بإذكاء الخلاف بين الفلسطينيين، وإنما ثمة دلائل على استمرار المراهنة على هذا الخلاف. ويبدو أن الأمر لا يتعلق بسياسة المحافظين الجدد وبتقسيم العالم العربي إلى معتدلين وراдикаليين، بقدر ما يكشف خطأ مستمراً في السياسة الأميركية.

وعند تقويم تأثير العامل الأميركي في الحوار الفلسطيني، يجب عدم إغفال الدور الخطر الذي أدته سياسة المحافظين الجدد (وعلى رأسهم إيوت أبرامز) بإهمال عملية التسوية، وتقويض أي تقدم لمنح الفلسطينيين دولة ذات سيادة حقيقية، والعمل على إثارة انقسام كارثي في الصف الفلسطيني وإدامته مع تشجيع إسرائيل على التهام الأراضي، وأخيراً تأييد الحرب على غزة تأييداً كاملاً، تماماً كتأييد اجتياح الضفة الغربية في سنة ٢٠٠٢.<sup>(٥٠)</sup> وبعد مرور عام على إدارة أوباما، يتضح أن الجهود الدولية لا تزال تركز على أولوية استئناف التفاوض مع إسرائيل، وأنها لم تلتفت كثيراً إلى مسألة المصالحة الفلسطينية؛ فواشنطن تتحفظ عن وثيقة المصالحة الفلسطينية التي أعدتها القاهرة، وحتى لو تمت المصالحة فإن السؤال الذي سي طرح نفسه مجدداً على واشنطن والعواصم الأوروبية هو: ما العمل إزاء أي حكومة فلسطينية جديدة تكون "حماس" طرفاً فيها؟ وهل يجب مقاطعتها مجدداً؟<sup>(٥١)</sup> لعل طراز الحكومة اللبنانية التي انضم إليها حزب الله يكون ملائماً لأي حكومة فلسطينية عديدة.

باختصار، لن تكون العودة إلى الحوار الفلسطيني ورأب الصدع الوطني ممكنين قبل أن يتضح مآل عملية التسوية في حقبة الرئيس أوباما، ولذا، يتوقع أن يستمر الانقسام، ولا يوجد سبب لدى "فتح" و"حماس" للتخلي عن تحالفاتهما الإقليمية قبل اتضاح مستقبل عملية التسوية، وربما مستقبل المحاور في المنطقة أيضاً. وبناء على ذلك، سينتظر رأب الصدع إحدى حالتين: إما قيام دولة فلسطينية يليه حوار جدي بين "فتح" و"حماس" بشأن الأدوار، ثم يتم حل النزاع بينهما، وإما فشل حل الدولتين فيعود الطرفان إلى برنامج المقاومة ويتم التقارب بناء على هذا الفشل، وربما يكون ممكناً في الحد الأقصى أنذاك تشكيل قيادة موحدة، أو الانتكاس إلى الخيار الأسوأ الذي يعني العودة إلى ما قبل إعلان القاهرة في آذار/مارس ٢٠٠٥، أي تشرذم القرار الميداني وما يستتبع ذلك سياسياً في حال فشل تشكيل مثل هذه القيادة.<sup>(٥٢)</sup>

## خاتمة

إن عرض جولات الحوار الوطني في سنة ٢٠٠٩، يكشف عن إخفاق السياسة الفلسطينية في إعادة بناء المشروع الوطني بعد حرب غزة. فمع أن تجاوز الانقسام الفلسطيني الراهن يجب أن يبقى هدفاً استراتيجياً لجميع القوى الفلسطينية، إلا أن أغلبية المؤشرات العملية تدل على أن هذا الانقسام مرشح للاستمرار، ذلك بأن الحوار بين "فتح" و"حماس" ما عاد قراراً يتعلق بهاتين الحركتين اللتين أصبحتا سلطتين منفصلتين تخضعان لمستويات متباينة من النفوذ الخارجي. وفي حين أفنى الرئيس ياسر عرفات عمره باحثاً عن استقلالية القرار الفلسطيني وسط أنواء عربية معاكسة وصلت إلى حد العداء أحياناً، استطاعت "حماس" و"فتح" تبديد ذلك كله في أعوام معدودات، وأصبح القرار الفلسطيني متشرذماً بين قطبين أو أكثر. وفي ضوء هذه الحال البائسة، أصبح التوافق الفلسطيني مرهوناً بتوافق جميع اللاعبين المتدخلين في الشأن الفلسطيني، مثل مصر والسعودية وسورية وتركيا وإيران ودول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة.<sup>(٥٣)</sup>

صحيح أن الحوار الوطني يعوقه كثير من العقبات، إلا أنه يبقى أداة استراتيجية لتصويب مسار الحركة الفلسطينية، كما أن ترميم المشروع الوطني في هذه المرحلة أساساً، يعتمد على العامل الذاتي الفلسطيني، أي إعادة تفعيل إرادة الشعب الفلسطيني وتنظيم قدراته وإحياء مؤسسته الجامعة، المتمثلة في منظمة التحرير القادرة على إعادة طرح القضية بروية جديدة تتجاوز محاولات تجزئة الشعب والأرض والقضية، وتحافظ على التواصل الفعال

مع محيطها العربي والإسلامي والدولي؛ رؤية تستطيع الاستفادة من تداخل هذه الأبعاد جميعاً، ومن دون افتراض تناقضها. ويجب ألا تدفع محدودية نتائج الحوار إلى هجره، بل يتعين العمل على إيجاد الأوضاع الفلسطينية والعربية التي تساعد على بدء حوار فلسطيني جدي يتجاوز التوظيفات التكتيكية للحوار، ولا يقع في شرك التناقض بين التسوية والمقاومة، وإنما يوجد التوافق على الأدوات التي تخدم السير في الخطين معاً، ولا تراهن على أحدهما دون الآخر. ■

### المصادر

- (١) محمد جمعة، "فتح وحماس... التوافق على إدارة الانقسام"، "السياسة الدولية"، العدد ١٧٦ (نيسان/أبريل ٢٠٠٩)، ص ١٢٨ - ١٢٩.
- (٢) جميل هلال، "بعد الحرب: فلسطين بحاجة إلى بنية سياسية جديدة"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٧٧ (شتاء ٢٠٠٩)، ص ٤٢ - ٤٣.
- (٣) المصدر نفسه.
- (٤) "الشرق الأوسط" (لندن)، ٢٤/١/٢٠٠٩.
- (٥) المصدر نفسه.
- (٦) "الحياة" (لندن)، ١٥/٢/٢٠٠٩.
- (٧) المصدر نفسه.
- (٨) المصدر نفسه، ١٦/٢/٢٠٠٩.
- (٩) المصدر نفسه.
- (١٠) "الأيام" (رام الله)، ٢٠/٢/٢٠٠٩.
- (١١) المصدر نفسه.
- (١٢) المصدر نفسه.
- (١٣) "الشرق الأوسط" (لندن)، ٤/٣/٢٠٠٩.
- (١٤) المصدر نفسه، ٢٠/٣/٢٠٠٩.
- (١٥) ماجد كيالي، "جهود المصالحة الفلسطينية بين التراجع والمراوحة في المكان"، "شؤون عربية"، العدد ١٣٩ (خريف ٢٠٠٩)، ص ١٥.
- (١٦) المصدر نفسه، ص ١٧ - ٢٠.
- (١٧) "الشرق الأوسط" (لندن)، ١٦/٣/٢٠٠٩.
- (١٨) المصدر نفسه.
- (١٩) المصدر نفسه.
- (٢٠) "الحياة" (لندن)، ٢٥/٣/٢٠٠٩.
- (٢١) المستقلون الفلسطينيون هم شخصيات وطنية ليس لها ارتباط تنظيمي أو علني بفصيل من الفصائل الفلسطينية، وعدم الارتباط هذا، يشكل مصدر ضعفهم وقوتهم في آن. وفيما يتعلق بدورهم في السياسة الفلسطينية، انظر: أحمد صدقي الدجاني، "عن شعب فلسطين العربي: منظمته، ميثاقه، مشكلاته" (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٦)، ص ٢٥ - ٢٩؛ علي الجرباوي، "الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة: بحث في النخبة السياسية" (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٩)، ص ٣٢ - ٣٣.
- (٢٢) "الحياة" (لندن)، ١٢/٤/٢٠٠٩.
- (٢٣) المصدر نفسه.

- (٢٤) "الشرق الأوسط" (لندن)، ٢٧/٤/٢٠٠٩.
- (٢٥) المصدر نفسه.
- (٢٦) المصدر نفسه، ١٩/٥/٢٠٠٩.
- (٢٧) "الحياة" (لندن)، ١/٦/٢٠٠٩.
- (٢٨) "الشرق الأوسط" (لندن)، ٢٩/٦/٢٠٠٩.
- (٢٩) المصدر نفسه، ٢/٧/٢٠٠٩.
- (٣٠) "الحياة" (لندن)، ٢٠/٧/٢٠٠٩.
- (٣١) المصدر نفسه، ٢٤/٨/٢٠٠٩.
- (٣٢) المصدر نفسه، ١٥/٧/٢٠٠٩.
- (٣٣) كيبالي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦.
- (٣٤) "الحياة" (لندن)، ١/٨/٢٠٠٩.
- (٣٥) راجع نص خطاب الرئيس أبو مازن في ٤/٨/٢٠٠٩، في: "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٧٩ (صيف ٢٠٠٩)، ص ١٦٧.
- (٣٦) "الشرق الأوسط" (لندن)، ١١/٨/٢٠٠٩.
- (٣٧) "الحياة" (لندن)، ٢٧/٩/٢٠٠٩.
- (٣٨) صبحي عسيلة، "مصر والحوار بين الفصائل الفلسطينية"، في: "الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات الهدنة"، تحرير صبحي عسيلة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام، ٢٠٠٥)، ص ٢٥٠ - ٢٥٢.
- (٣٩) وحيد عبد المجيد، "مصر وقطاع غزة: معضلة علاقة خاصة جداً"، "السياسة الدولية"، العدد ١٧٠ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧)، ص ١١٦-١١٧.
- (٤٠) عبد الله الأشعل، "فشل حوار القاهرة الفلسطيني: أسبابه وتداعياته"، "دراسات شرق أوسطية" (عمّان)، العددان ٤٦-٤٧ (شتاء وربيع ٢٠٠٩)، ص ١٢٥ - ١٢٩.
- (٤١) حسن نافعة، "مصر وحماس والحاجة إلى صياغة جديدة لأسس العلاقة"، "الحياة" (لندن)، ٢٧/١٢/٢٠٠٦.
- (٤٢) "الشرق الأوسط" (لندن)، ٤/٢/٢٠٠٨.
- (٤٣) جمال سلامة، "سورية ومصر والسعودية: ماذا يجري؟" "القدس العربي"، ١٣/١٠/٢٠٠٨.
- (٤٤) محمد خالد الأزعر، "واقع القضية الفلسطينية وآفاقها... منظور استراتيجي"، "شؤون عربية"، العدد ١٢٩ (ربيع ٢٠٠٧)، ص ١٤٥ - ١٤٨.
- (٤٥) "الشرق الأوسط" (لندن)، ٢٧/٨/٢٠٠٩.
- (٤٦) المصدر نفسه.
- (٤٧) أنطوان شلحت، "إسرائيل واتفاق مكة: انتظار الفشل"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٦٩ (شتاء ٢٠٠٧)، ص ١٤٩ - ١٥٧.
- (٤٨) محمد بشير صفار، "تحليل خطاب الرئيس أوباما في جامعة القاهرة: دراسة في الدبلوماسية العامة الأمريكية تجاه العالم العربي والإسلامي"، "مجلة النهضة"، المجلد ١١، العدد الأول (كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، ص ١ - ١٤.
- (٤٩) أمجد أحمد جبريل، "إدارة أوباما والقضية الفلسطينية: وعود الخطاب وإشكاليات الواقع"، "شؤون عربية"، العدد ١٣٩ (صيف ٢٠٠٩)، ص ٨٢ - ٨٣.
- (٥٠) كاثلين كريستيسون، "نهاية حقبة سوداء: فلسطين - إسرائيل في عهد بوش الابن"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٧٨ (ربيع ٢٠٠٩)، ص ٩٩ - ١١٥.
- (٥١) "الشرق الأوسط" (لندن)، ١٦/١/٢٠١٠.

- (٥٢) جورج جقمان، "مستقبل 'فتح' وحل الدولتين: إمّا السلطة، وإمّا المقاومة"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٧٩ (صيف ٢٠٠٩)، ص ٢٥.
- (٥٣) كميل منصور، "الحرب الإسرائيلية على غزة: آراء في العدوان وتداعياته"، "مجلة الدراسات الفلسطينية"، العدد ٧٧ (شتاء ٢٠٠٩)، ص ١٢.

من منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية  
ضمن البرنامج النشرى الخاص بذكرى 60 عاماً على النكبة

## جهاد فلسطين العربية أول كتاب بالعربية عن فترة الانتداب البريطاني وبداية الثورة الكبرى سنة ١٩٣٦

تأليف  
إبراهيم نجم وأمين عقل وعمر أبو النصر

تقديم  
وليد الخالدي

٢٩٢ صفحة ١٤ دولاراً